

محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000_2013)

أ.د. خير الدين معطى الله

الباحث. سفيان عمراني

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

ملخص البحث:

إن التحولات التي عرفتھا السياسات التنموية بالجزائر خلال السنوات الأخيرة وما أسفر عنها من نتائج، أدت إلى تغيرات هيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الفلاحي، باعتباره عنصر مهم تسعى من خلاله الدولة إلى تحسين وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية. يهدف هذا البحث إلى محاولة تقييم أثر تطبيق الإصلاحات الفلاحية بالجزائر في إطار الانعاش الاقتصادي على مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عرض مختلف البرامج والمخططات التنموية التي استفاد منها القطاع مطلع الألفية الثالثة، وابرار مدى تأثيرها على فعالية الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

Les transformations qui ont défini des politiques de développement en Algérie au cours des dernières années et les résultats qui en découlent, ont conduit à des changements structurels dans de nombreux secteurs de l'économie, notamment le secteur agricole, comme un secteur important dans lequel l'État cherche à améliorer la situation de la plupart des indicateurs économiques .

Le but de cette recherche est d'essayer d'évaluer l'impact de l'application des réformes agricoles en Algérie, dans le cadre de la reprise économique sur les indicateurs de performance de l'économie nationale, et que, grâce à la présentation de divers programmes et plans de secteur du développement, qui a bénéficié depuis le début du troisième millénaire, et mettent en évidence l'ampleur de leur impact sur l'efficacité de l'économie algérienne.

مقدمة:

يمثل القطاع الفلاحي شريان اقتصاديات دول العالم، نتيجة الارتباطات الخلفية والأمامية مع بقية القطاعات، فهو يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعدّ مصدرا رئيسيا لتكوين الناتج المحلي، ومجالا خصبا لاستقطاب وتشغيل القوى العاملة، بالإضافة إلى قدرته على تحصيل النقد الأجنبي في حالة تجاوز مرحلة الإحلال محل الواردات إلى مرحلة التصدير، ناهيك عن أهميته في دعم باقي قطاعات الاقتصاد القومي خاصة القطاع الصناعي المنتج للسلع والمواد الغذائية، حيث يعتمد هذا الأخير على المنتجات الفلاحية كأساس لعملياته الإنتاجية. ولذلك ينبغي أن يخضع القطاع الفلاحي لإهتمام كبير من البلدان والهيئات الدولية، وذلك عبر مخططات وبرامج تنموية مختلفة من أجل النهوض به.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة للنهوض بقطاعها الفلاحي، باعتباره الركيزة الأولى للاقتصاد الوطني والبديل الحقيقي الذي يمكنه تجسيد السياسات الإصلاحية في الدولة. فمنذ الاستقلال والقطاع الفلاحي في الجزائر يشهد تغيرات هامة، حيث أعيد النظر في نماذج التنمية الفلاحية ورسمت خطط عملية، من خلال انتهاج سياسات تنموية وإصلاحات عديدة كنظام التسيير الذاتي(1962)، مشروع الثورة الزراعية(1971)، قانون استصلاح الأراضي وحياسة الملكية الزراعية (1984)، قانون المستثمرات الفلاحية(1987)، قانون التوجيه العقاري(1990)....، حيث شملت طرق التنظيم وأنماط الاستغلال، كما رصدت له مخصصات مادية وبشرية متنامية، واتخذت تدابير تحفيزية لفائدة الفلاحين قصد مضاعفة مجهوداتهم في النشاط الفلاحي، وبالتالي تجاوز الصعوبات التي يواجهونها، وهذا ما يترجم الأهمية الكبيرة التي أولتها الدولة الجزائرية لهذا القطاع الحيوي منذ عقد من الزمن.

لقد وضعت الجزائر التنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي قضيتها الأولى ومعركتها الرئيسية، لهذا فقد تباينت الإستراتيجيات التي تبنتها لخوض تلك المعركة، حيث مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الوطني، حيث لا يتأتى ذلك إلا بالتشبث بالمنهجية العلمية الصحيحة في المجال الفلاحي والريفي من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية.

وبنظرة أوسع فإن تفعيل أداء القطاع الفلاحي يمكنه أن يلعب دور محوري ورئيسي في تحسين مؤشرات اقتصادية كلية هامة بالجزائر، من خلال توفير أقصى ما يمكن من المنتجات الفلاحية، تلبية حاجات أفراد المجتمع، الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المدخلات الأساسية لقطاعات أخرى.

اشكالية البحث:

نظرا للأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي، عملت الجزائر على تطويره منذ السنوات الأولى للاستقلال، فانتهجت العديد من السياسات الفلاحية التي لم تحقق الأمل المنشود، وبحلول الألفية الثالثة حاولت السلطات الجزائرية واعتبارا من سنة 2000 أن تطوّر القطاع الفلاحي، فتمّ تطبيق إصلاحات جديدة في المجال الفلاحي، وذلك بالاعتماد على العديد من البرامج التنموية الفلاحية. من خلال هذا الطرح، وفي ظل الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة اشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

ما مدى فعالية السياسة المنتهجة مطلع الألفية الثالثة في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر؟

ولإحاطة بمختلف جوانب الموضوع المراد دراسته، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو الآتي:

- ٥٥ **المحور الأول:** مسار الإصلاحات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية التسعينات
- ٥٦ **المحور الثاني:** تأهيل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإصلاحات الحديثة
- ٥٧ **المحور الثالث:** محاولة تقييم أثر تطبيق الإصلاحات الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

المحور الأول: مسار الإصلاحات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية التسعينات

إن القراءة في مختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي بالجزائر منذ الإستقلال يعد ضرورة للإستيعاب الأحسن للمسار الذي أدّى إلى تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي الحالية. وبالتالي ضمان المستقبل وبناء سياسية فلاحية ناجعة تسمح برفع الرهان المحدد في توفير الأمن الغذائي، من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي. ويمكن استعراض مسار الإصلاحات الفلاحية بالجزائر منذ الاستقلال إلى غاية نهاية التسعينات على النحو التالي:¹

¹ - تمّ الإعتماد على عدّة مراجع:

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-، وثيقة وزارية، 2012، الجزائر، ص 1-3.

-فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-فرع اقتصاد-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007/2008، ص 98 وما بعدها

-سليمان ناصر، تسيير العقار الفلاحي بالجزائر-الأزمة والحلول-، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي السابع حول الأمن الغذائي والعولمة؛ أية استراتيجية للتنمية الزراعية- وضع الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر، يومي 23/24 أفريل 2008.

-نوال .ح، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962 إلى 2012، جريدة المساء، العدد 4686، 2012/07/05، ص 12.

أولاً. نظام التسيير الذاتي وقانون الثورة الزراعية (1962-1979):

لقد شملت المرحلة من بداية الاستقلال إلى الثمانينات تبني الجزائر نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية، سعياً إلى إعادة تنظيم قطاع الفلاحة، وذلك بإعادة توزيع الأراضي الفلاحية على من يخدمها، وذلك كما يلي:

1. نظام التسيير الذاتي:

يمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها، حيث تمّ في شهر مارس من سنة 1963 الإعلان عن تطبيق مرسوم التسيير الذاتي، وبدأت عملية تأمين الأراضي الزراعية، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

وفي إطار إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي سنة 1969 قامت السلطات باستثمارات معتبرة من خلال طرح قواعد جديدة بالنسبة للنشاط الإقتصادي للبلاد، وهي القواعد التي فضلت الاعتماد على الموارد البترولية أكثر من الفلاحة، ممّا جعل الجزائر سنة 1970 تستورد ما يقارب ثلث حاجتها من الحبوب من الخارج و10 بالمائة من حاجتها من الحبوب الجافة و30 بالمائة من البيض و50 بالمائة من الحليب، بالمقابل بقي القطاع الفلاحي على طبيعته التقليدية تهيم عليه الملكية الخاصة مصحوبة بتمركز للأراضي الخصبة في أيدي بعض الملاك حيث أن 3 بالمائة من المزارع تحتل 25 بالمائة من الأراضي المختصة في زراعة الحبوب.

2. قانون الثورة الزراعية:

لقد كان القطاع الفلاحي في الفترة السابقة يعاني من إرتفاع سكان الأرياف وانتشار البطالة، مما دفع بالسكان إلى النزوح إتجاه المدن، ليتّم إطلاق مشروع

الثورة الزراعية سنة 1971 تحت شعار «الأرض لمن يخدمها» بهدف ترقية حقيقية للفلاحة من خلال تجمع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية، مراقبة التموين والتسويق بفرض تعامل مع تعاونيات للتموين والتسويق، بالإضافة إلى إنشاء قرى إشتراكية تجمع مستفيدي الثورة الزراعية. فلقد تم توزيع وسائل الإنتاج الزراعي على عدد كبير من الفلاحين في إطار الثورة الزراعية والتي كانت في شكل قروض ومواشي، وهو ما تم بعد تنصيب ما يعرف بالصندوق الوطني للثورة الزراعية الذي أخذ مهمة رصد كل الأراضي المستولى عليها والأراضي المتبرع بها والمؤممة، وفي عام 1973 تم توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من الأراضي الخاصة على 60 ألف مزارع لا يملكون أراضي زراعية وهو ما ساهم في تشكيل التعاونيات الزراعية والتي بلغت 6 آلاف تعاونية تمتد على مليون و100 ألف هكتار، كما تم إنشاء 730 تعاونية فلاحية بإستثمارات مشتركة في سائل الإنتاج ويتحصل الفلاحون على أجور مسبقة إلى غاية ظهور نتائج الإستثمار.

لقد واجهت هذه المرحلة صعوبات عملية حدّت من تحقيق الأهداف المرجوة، فالمتابعة الميدانية للسياسة لم تتّسم بالصرامة اللازمة، بالإضافة إلى انتشار العديد من الممارسات السيئة كالامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي... ممّ ألحق ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، الذي تسبّب في عدم تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الفلاحي وتحسين القطاع، كما أنّ خلال هذه الفترة ظلّت طرق تمويل القطاع الفلاحي أساسا عمومية في شكل اعانات كان حجمها مرهونا بشكل ضيق لمستوى الإيرادات النفطية، وكان منحها محددا حسب الأولويات المخصّصة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. كما كانت الجهود المبذولة بعيدة على أن تعطي النتائج المنتظرة، فقد كان النمو المتوسط للإنتاج الفلاحي ضعيفا، واصبحت فاتورة الواردات للمواد الغذائية ثقيلة على

تحملها أكثر فأكثر، بفعل الإرتفاع الثابت للطلب الداخلي الناجم عن النمو الديموغرافي القوي لتلك الفترة، وكذا تحسين القدرة الشرائية الغذائية للسكان.

ثانيا. الإصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي (1980-1999):

لقد استمرّت الإصلاحات في القطاع الفلاحي، فبعد تحليل الوضع الاقتصادي عموماً، وحصر الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة، تمّ اتخاذ مجموعة من القوانين التي تصبّ في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتطويره.

1. قانون استصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية

كانت الأوضاع في سنة 1980 نتيجة السياسة الزراعية جدّ معقدة بعد تصاعد التبعية الغذائية للخارج، وذلك رغم تحكم القطاع العام في ثلث العتاد الفلاحي وأخصب الأراضي ولم يستطع إنتاج طلبات السوق، ليتحول إهتمام الدولة إلى وضع قاعدة هيكليّة مناسبة من خلال إنشاء سدود و تمديد شبكات توزيع الكهرباء، رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل مختلف النشاطات الفلاحية. وفي العام 1984 صدر قانون إستصلاح الأراضي وحياسة الملكية الزراعية، والذي ينصّ على حياسة الأراضي الفلاحية وتملكها بطريقتين، إمّا استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتنويل منهم مع التملك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح، أو استصلاح من طرف الدولة، والتي تقوم بالتنويل وتوفير المياه وأهم مستلزمات العمل، ثمّ تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التملك بعد خمس سنوات إذا كان هناك إثبات للنتيجة، ليتم إعادة هيكلة أملاك الدولة بإنشاء 3400 مزرعة فلاحية إشتراكية متوسط مساحتها 800 هكتار.

2. قانون المستثمرات الفلاحية:

في عام 1987 صدر قانون المستثمرات الفلاحية، حيث تمّ حل المزارع الفلاحية الإشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على نحو 28 ألف مستثمرة فلاحية جماعية متوسط مساحتها 60 هكتارا، حيث يتراوح عدد المستفيدين في المستثمرة الواحدة ما بين 3 و 6 أفراد، مع إحصاء 5 آلاف مستثمرة فلاحية فردية متوسط مساحتها يتراوح ما بين 8 و 9 هكتارات. يكون لهم الحق الدائم في إستغلال الأراضي التي تمنح لهم، وذلك بحرية تامة سواء في نشاطهم أو تعاملهم، وتعطي الدولة حق الإستغلال مقابل تسديد ثمن العتاد بالتقسيط الموجود سابقا في المستثمرات الجديدة، بالإضافة إلى حرية التمويل وبيع الغلة دون أي تدخل إداري.

3. قانون التوجيه العقاري:

في سنة 1990 وبدخول البلاد نمطاً إقتصادياً جديداً جاء قانون التوجيه العقاري، إستكمل هذا التطور بمنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها ورد بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها وإلغاء قانون الثورة الزراعية ومنح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المحاصيل. حيث تم استرجاع 445 ألف هكتار كانت لدى 22 ألف مالك سابق بسبب الإهمال الذي سجل بها مما أدي إلى إنخفاض الإنتاج.

4. المشاورة الوطنية حول الفلاحة:

كرد فعل للآثار والصدمات الناجمة عن السياسات أو الإصلاحات المتعاقبة نظمت مشاورات وطنية واسعة ضمت ممثلي عدد كبير من فاعلي القطاع وخبراء جامعيين سنة 1992 بغرض إعادة تشخيص القطاع طيلة 30 سنة الفارطة، مع إقتراح مقاربة جديدة لتنمية الإقتصاد الفلاحي، وإعتماد نموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة وأصحاب المهنة في إطار التحول نحو السوق العالمية، وتبعا لتوصيات هذه المشاورات إتخذت الدولة عدة تدابير لإعادة

تنظيم القطاع من خلال تنظيم مجموعة من الملتقيات الوطنية لمعالجة مواضيع محددة، خاصة تلك المتعلقة بإشكالية العقار الفلاحي ليتم سنة 1996 إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والذي لم يتم تنشيطه على أرض الميدان إلا سنة 2011.

وللأسف فإنّ العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورة الوطنية وكذا ملتقيات المواضيع المحددة، لم تجسّد فوراً على أرض الواقع نظراً للصعوبات المرتبطة بالأزمة المالية التي مرّت بها البلاد طيلة سنوات 90، وبسبب تدابير التقشّف التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي في تلك الفترة،

هذه الإصلاحات التي كانت محتشمة في البداية تضحّمت أثناء سنوات التسعينات على إثر الأزمات النفطية والمالية التي عرفتها البلاد والمصادقة على تدابير التعديل الهيكلي موجهة نحو اقتصاد السوق الذي تبع ذلك. وقد أدّى هذا إلى إنشاء الغرف الفلاحية والقرض التعاضدي الفلاحي، متبوعاً بتفكيك بعض المؤسسات العمومية لتتمين وتحويل المنتجات الفلاحية، وكذا دواوين التموين ونظام تعونيات الخدمات (الفترة التي تمّ فيها حل الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية وتعاونيات الخدمات) وكذا التخلّي شبه العام عن الإعانات على المدخلات وتراجع الاستثمارات الفلاحية. كما أنّ الوضعية الأمنية المتردّية التي سادت البلاد في تلك الفترة، زادت في تفاقم وضعية الفلاحين خاصّة منهم أكثر حرماناً، ممّ أجبر السلطات العمومية إلى وضع من جديد بعض آليات الدعم والضبط. غير أنّ مدى هذه الإصلاحات لاسيما تلك المتعلقة بإدخال حق الإنتفاع الدائم على أراضي المستثمرات الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفردية ظلّ محدوداً نسبياً، ويمكن تفسير ذلك بأنّ الأغلبية منها تمّت المصادقة عليها في غياب استشارة وتحسيس كافيين للمستثمرين ومحيط مؤسساتي متزعزع وهياكل تمويل ومساعدة القطاع فاقدة المصداقية. وفي نفس الوقت تضاعفت المعاملات غير القانونية على الأراضي بدون إنعاش الإستثمارات الخاصّة في

القطاع الفلاحي، ومازاد في خطورة الوضع الفصل بين الدائرة الفلاحية ودائرة الصناعة الغذائية

كما أنّ النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها إلى مضاعفة التكلفة الزراعية ورفع أسعار المنتجات الزراعية، ممّ تسبّب في ظهور سلسلة من السلبات التي أثّرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية، وبالمقابل زاد فاتورة الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أنّ معظم مبالغ الدعم لم تكن تذهب إلى مستحقيها، نظرا لعدم وجود قوانين وضوابط وصرامة في تقديم هذا الدعم، ومازاد في الطين بلةً الوضعية الأمنية التي دفعت بعدد من العائلات الريفية إلى ترك قراها وحقولها

هذه المشاكل التي عرفها القطاع في هذه المرحلة جعل هذه الإصلاحات فاشلة، مما دفع الدولة القيام بإصلاحات جديدة مطلع الألفية الثالثة.

المحور الثاني: تأهيل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإصلاحات الحديثة

يسهم هذا المحور بشكل خاص في استعراض السياسات المتخذة من طرف الدولة مطلع الألفية الثالثة لترقية هذا القطاع، وتدخل هذه السياسات في إطار إصلاح القطاع الفلاحي الجزائري وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي؛ حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية من خلال وضع مخططات لتنمية القطاع و سياسات داعمة له.

أولا- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004):

بعد فشل السياسات الفلاحية السابقة، شرعت الحكومة في تنفيذ مخطط وطني سنة 2000 هو "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ثمّ توسّع بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

والريفية (PNDAR)¹. هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب نصف فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عدن سدد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي.

1. أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، تمّ رصد غلاف مالي لقطاع الفلاحة بلغ 65,4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدخل هذا البرنامج في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي والحكومة². وبهذا فقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط، تتماشى والتحولت الاقتصادية، وهذا من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو إقتصادي فعال للقطاع الفلاحي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما تبرزه الأهداف التالية³:

¹ - انظر في ذلك: عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000/2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع تحليل اقتصادي-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص52 ومابعداها، رسالة غير منشورة.

² - انظر في ذلك: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 09، 2013، ص46.

³ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منشورات الوزارة، 2000، ص72.

- إستعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية، البشرية)، والإستغلال العقلاني والرشد لهذه الموارد؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة؛
- تكتيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي؛
- تكتيف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهدة بالجفاف (المخصصة حالياً للحبوب، أو متروكة بوراً) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الإعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية إستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الإمتياز وترقية المنتجات ذات الإمتيازات التفضيلية الحقيقية؛
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

وقد تمحور تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول أربعة محاور أساسية هي¹:

✓ تدعيم إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛

✓ تكييف أنظمة الإنتاج القائمة وتوجيهها بما يحقق الإستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج²؛

✓ دعم إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز وإستصلاح الأراضي في الجنوب؛

✓ إطلاق المخطط الوطني للتشجير، الذي يهدف إلى توسيع نسبة الغطاء الغابي من 11% إلى 14% في المناطق الشمالية للبلاد.

وفي سنة 2002 تمّ توسيع المخطط السابق وأصبح يسمّى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لإدماج دعم العالم الريفي، وقد حدّدت أهداف أوسع مع هذا الأخير لإدخال: تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة. كما تضمنت هذه الأهداف الموسّعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية، وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين هم في وضع صعب. وبهذا الخصوص، فقد تمّ إيلاء أهمية خاصّة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفقتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب، الهضاب العليا، الجبال)³.

¹ - جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها - دراسة حالة ولاية البويرة -، رسالة ماجستير في العلوم السياسية - فرع التنظيمات السياسية والإدارية -، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص 94.

² - عبد الرزاق بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي - عرض وآفاق -، مرجع سبق ذكره، ص 04.

وبهذا فقد تمّ تصوّر السياسات المتّخذة في إطار هذا المخطط، سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة (ناجعة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا).

2. استراتيجيات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لتنفيذ البرامج السابقة التي تدخل ضمن أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حدّد المخطط تدابير ومناهج معينة خاصة بكل برنامج كما يلي¹:

⦿ بالنسبة لبرنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية: ففي إطار تقليص الفاتورة

الغذائية ودعم الإنتاج الوطني، تمّ توظيف المزارع

النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات وفصائل حيوانية)، والمحافظة على الموارد الوراثية. وتطورها لتصبح وحدات تجارب، مع زيادة توظيف التقنيات الحديثة. وتمنح الأهمية هنا للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تمكنها من جعل هذا المنتج قابلا للتصدير ويستطيع مواجهة المنافسة في الخارج. كما تمّ إضافة نصوص دعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين لطرق الدعم وسبل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين، بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة؛

⦿ بالنسبة لبرنامج تكيف وتحويل أنظمة الإنتاج: يتمّ تكيف الأنظمة

الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل

للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات (تحويلها) حسب المناطق (جافة وشبه جافة)، وحسب المناخ الملائم لكل محصول. والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في

¹ - المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، ص ص 74-77.

إيجاد نشاطات ذات مداخل عالية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمنتالية؛

✍ بالنسبة للبرنامج الوطني للتشجير: يتم فيه توسيع عمليات التشجير،

عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية، بغراسة

أشجار الفلين، والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز... ، والتي لها فائدة بيئية (الحفاظ على التربة)، وفائدة اجتماعية (توفير مداخل للفلاحين) مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين؛

✍ بالنسبة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تم إدخال تعديلات

على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع دفع وتيرة

الانجازات في الميدان تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

✍ بالنسبة لاستصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات:

استصلاح الأراضي المحاذية للواحات يدخل في

برنامج الامتيازات، أما الاستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل وتقنيات وتكاليف فإنها تفتح للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتقوم الدولة لإنجاح كل هذه المشاريع الهامة، بوضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للفلاحين، حيث ينطلق من المستثمرة باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الفلاحي. وبالتالي المختصون الإداريون والمهندسون والتقنيون، سوف يقومون بمهامهم في الميدان، لأن هذه الطريقة تقربهم وتجعل علاقتهم مباشرة مع المستثمرات، ويتم ذلك من خلال إنشاء خلايا على المستوى المحلي، دورها العمل على تحقيق الانسجام بين مختلف المشاريع التنموية التي تقوم بها المستثمرات، والمخطط التوجيهي الذي يعمل على تهيئة الأرضية التي تقوم

عليها الاستثمارات الفلاحية في الولاية، كما يتكفل هذا النظام بالتكوين والإرشاد والإعلام والاتصال¹.

وفي ذات السياق، فقد حدّد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تعمل على دعم الأعمال والنشاطات الفلاحية، وتتمثل في²:

☑ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) : أنشئ

بموجب قانون المالية لسنة 2000، ويعدّ الصندوق الرئيسي الممول للقطاع وهو يتولّى دعم النشاطات الفلاحية التالية³:

- تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية، وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
- عمليات تنمية الري الفلاحي؛
- المحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- تمويل مخازن الأمن الغذائي، وخاصة ما يتعلّق منها بالحبوب وبذورها؛
- حماية مدخول الفلاحين، للتكفّل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛
- تدعيم الأسعار للمنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛

¹ - نفس المرجع، ص 80.

² - عزالدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2007، ص 257.

³ - ج د ش، مرسوم تنفيذي رقم 118-2000 مؤرخ في 26 صفر عام 1421 الموافق 30 مايو سنة 2000، بحدّد كفايات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-067 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، الجريدة الرسمية، عدد 31، 4 يونيو 2000، ص 08.

- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

✓ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FDRMVT): والذي أنشئ

بموجب قانون المالية لسنة 1998؛

✓ القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية (CAAE): حيث يذكر المنشور

الوزاري رقم 332 المؤرخ في 01 جويلية 2000 أن "غيابه

يعد من بين معوقات الاستثمار"، والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم

الفلاحي 2000-2001؛

✓ الصندوق الوطني للتعاوض الفلاحي (CNMA): موكل به مهمة التكفل

بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين

الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية.

وفي السياق ذاته، قدر الطرف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي

بحوالي 55.9 مليار دينار، وقد وزعت موارده المالية على ثلاثة صناديق فلاحية

بالشكل التالي¹:

1. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)²: بلغت

مخصّصاته حوالي 53.4 مليار دينار، حيث يعدّ الصندوق الرئيسي

الممول للقطاع. وتتراوح المساعدات المالية المقدّمة من طرف الصندوق

من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات،

¹ - ياسمينه زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع التخطيط-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 200-201.

² - سنحاول التركيز على الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، باعتباره الصندوق الرئيسي الممول للقطاع.

فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للفلاحين، حيث تتم عملية التمويل

عن طريق الحصص، وتتكوّن في أقصى الحالات من ثلاث حصص: الحصّة الأولى خاصة بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (الدعم)، ويتمّ تحديد الحصّة هنا عن طريق المبلغ المحدّد في مدونة نشاطات الصندوق، والتي تبيّن المبلغ المخصّص (مبلغ الدعم) لكل نوع من أنواع الإنتاج الفلاحي وكذا مساحة المستثمرة. في حين تتمثّل الحصّة الثانية في قرض الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بفائدة تقدّر ب 3% أو بقرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (لغير المساهمين) بفائدة قدرها 6.5%، والمستفيد مخيّر في الحصول على القرض البنكي من عدمه، أمّا الحصّة الثالثة فتتمثّل في التمويل الذاتي، وهي الأموال الخاصة بالفلاح¹.

إن عملية دعم هذه النشاطات الفلاحية السابقة الذكر جعل الدولة تخصص مبالغ مالية هامة في حساب التخصيص الخاص للخزينة، الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لدعم وتمويل هذه النشاطات الفلاحية، وهو ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول (01): تطوّر حجم واستخدامات المخصّصات المالية الموجهة لحساب التخصيص رقم 302-067

خلال الفترة (2000-2005) FNRDA الذي عنوانه

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مخصّصات ميزانية الدولة	18410	19200	24800	444000	40000	27500
مخصّصات أخرى	302.3	1293.0	1469.2	1083.1	1102.3	1317.4
رصيد بداية كل سنة	2432.7	14145	11137.9	0.1	21.4	623.7
مجموع مخصّصات كل سنة	21145	34637.9	37407.1	45483.1	41123.7	29441.1
المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف CNMA و BADR	7000	23500	37407	45461.7	40500	27500
رصيد نهاية السنة	14145	11139.7	0.1	21.4	623.7	1941.1

¹ - حوحو حسينة، حوحو سعاد، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 23، نوفمبر 2011، ص 328.

المصدر: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص148

من الجدول نلاحظ أن حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لدعم جميع النشاطات والأعمال الفلاحية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، ممّ يدلّ على إهتمام الدولة وتحفيزها لزيادة الأراضي الزراعية والاستثمارات الفلاحية، حيث انتقلت من 21145 مليون دج سنة 2000 لتصل إلى 45483.1 مليون دج سنة 2003، أي بنسبة نمو قدرها 115.1%، وبمعدّل نمو سنوي قدر بحوالي 29%، وذلك ناتج عن الزيادة في مخصّصات ميزانية الدولة وكذا المخصّصات الأخرى، بيد أنّ هذه المخصّصات تراجعت في سنتي 2004 و 2005، نتيجة استخدام كل مخصّصات الحساب لسنة 2002 وارتفاع نسبة استخدام المخصّصات المالية في سنة 2003، وكذا انخفاض مخصّصات ميزانية الدولة بسبب إنشاء الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الذي حول له جزء من مخصصات ميزانية الدولة لهذا الصندوق الذي أصبح يقدم إعانات ضمان أسعار المنتجات الزراعية، ودعم إنتاج الحليب والمردودية عوضا عن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

وفي سياق آخر، فإنّ نسبة استخدام المخصّصات المالية كان متذبذبا من سنة إلى أخرى، فاستخدام هذه المخصّصات كان منخفضا سنتي 2000 و 2001، وهو ما تشير إليه المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث بلغت 33.1%، 67.9% على التوالي، ويرجع ذلك لعدم استخدام هذه المخصصات وصرفها من طرف الهيئات المخولة لها ذلك، لعدم وجود الطلب عليها من قبل الفلاحين، بسبب قلة الإرشاد والتوجيه والإعلام والتوعية، وكذا الشروط الفروضة من طرف

هذه الهيئات لتقديم الدعم، والمتمثلة خاصة في عقود ملكية الأراضي، والمشاركة بنسبة مالية في تكاليف المشروع، وهو الشيء الذي يفتقده هؤلاء الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بالإعمال الفلاحية، إضافة إلى ذلك نزوح السكان في الفترة السابقة الناتجة عن الظروف الأمنية، وتخوفهم من العودة إلى أراضيهم بسبب عدم الإستقرار الذي تعرفه بعض المناطق، غير أنه من بداية سنة 2002 عرفت نسبة استخدام المخصصات المالية ارتفاعا ملحوظا، مما يعني إستغلال معظم مخصصات الحساب في تمويل التنمية الفلاحية من دعم للإستثمار الفلاحي وفي ضمان أسعار المنتجات الفلاحية وفي دعم إنتاج الحليب والمردودية¹.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دعم الصندوق لم يتوقّف عند سنة 2004، بل استمرّ بعد ذلك، حيث حوّل الصندوق سنة 2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)، ليختص في دعم الإستثمارات الفلاحية فقط.

2. صندوق حماية الحظائر الصحية وحماية الصحة النباتية (FPZPP):

0.2 مليار دينار؛

3. صندوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية (FGCA) : 0.3 مليار دينار.

وقد مثل هذا الظرف المالي 10.6% من إجمالي الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)².

¹ - انظر في ذلك:

محمد غردى، نفس المرجع، ص 149.

² - انظر في ذلك:

النامية-دراسة حالة برنامج الدول في العامة الموازنات على الاقتصادية التنمية برامج أثار نبيل بوفليح، الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 المطبق في الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع نقود ص 107. 2005/2004، الشلف، جامعة ومالية-

ثانيا- برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية ضمن البرنامج التكميلي لدعم**النمو للفترة (2005-2009):**

لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في اطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001_2004)، وذلك بعد تحسّن الوضعية المالية للجزائر، والناجمة أساسا عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة، حيث شهدت أسعار هذه الأخيرة تحسّنا كبيرا، فقد سجّل متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120% بين سنتي 1998 و 2000، ثم واصل ارتفاعه رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال سنتي 2001_2002، ليصل إلى متوسط سعر قدره 38,62 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2004، ما مثل ارتفاع بنسبة 34% عن السعر المسجل خلال سنة 2000. وتوالت الارتفاعات في الأسعار نتيجة تزايد الطلب على هذه المادة، ممّ حقّق للجزائر فوائض مالية هائلة تجاوزت 110 مليار دولار سنة 2007، حيث قدّر متوسط النفط الجزائري بـ 74.95 دولار للبرميل مقابل 65.85 دولار للبرميل في 2006. وبهذا فإنّ هذه التطوّرات شملت كذلك رصيد ميزان المدفوعات، حيث سجّل سنة 2004 فائضا قدره 9,1 مليار دولار أمريكي، و هو ما أثر بالإيجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 حوالي 43.1 مليار دولار، وبلغت نسبة الزيادة التي سجّلها احتياطي الصرف خلال 1998-2004 حوالي 533.8%، ليستمرّ ميزان المدفوعات في تسجيل فوائض مالية وصلت إلى 21.1 مليار دولار، 26.9 مليار دولار، 30.5 مليار دولار، 34.4 مليار دولار خلال السنوات (2005، 2006، 2007، 2008) على التوالي. هذا ما سمح بخلق مناخ غير مسبوق لتعزيز التوازنات الكلية والمالية من خلال تكوين احتياطي من الصرف الأجنبي بلغ قيمة 143 مليار دولار سنة 2008، ليصل إلى 148.9 مليار دولار سنة 2009، الأمر الذي عزّز الملاءة المالية

ودعم المركز المالي للجزائر، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري¹.

ويتضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية- المندرج تحت ركائز البرنامج التكميلي لدعم النمو- خمسة قطاعات أهمها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والذي خصص له ما قيمته 312 مليار دج، أي مانسبته 7.4% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج

التكميلي لدعم النمو الذي قدرّت مخصصاته بـ 4202.7 مليار دج. وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني(الملحق 01). حيث تركّزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين أساسيين الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان، حيث خصّصت لهذا البند مانسبته 45.5% في إطار ترقية مستوى العيش للفرد وتحسين ظروفه الاجتماعية بشكل عام. أمّا المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشياً مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي الأول، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعاً حاداً نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرة الأخيرة من التسعينيات، في حين استفاد القطاع الفلاحي من غلاف مالي يدعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهو ما يعكس النسبة المتدنية للقطاع ضمن مخصصات مخطط التنمية لهذه الفترة.

¹ انظر في ذلك:

-مينة كواحة، خير الدين معطى الله، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قالمة، عدد 06، جوان 2011، ص 286 و ص 302.

-بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010-عرض التقرير السنوي 2010، -2010/08/25، ص 02.

-ج د ش، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 30، 31.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي¹:

- ✓ تطوير المستثمرات الفلاحية؛
- ✓ تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية؛
- ✓ حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- ✓ محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها؛
- ✓ حماية السهوب وحمايتها.

وفي هذا الإطار قامت الدولة بتقديم الاعانات والحفز العموميين لتنمية الفلاحة على نحو ما يأتي²:

- ◀ تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- ◀ تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني؛
- ◀ الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- ◀ تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشارك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها؛

¹ - كريم بوخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (2009/2001)-، رسالة ماجستير في علوم التسيير-تخصص نقود ومالية-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص205.

² - كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2009-2001)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، عدد07، 2010، ص209.

- ◀ ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتتبع؛
 - ◀ تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
 - ◀ تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي.
- وسيرافق إنعاش الفلاحة أيضا بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال¹:
- ✎ دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛
 - ✎ مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض؛
 - ✎ برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي؛
 - ✎ تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والغاز)، وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي.

ثالثا - قانون التوجيه الفلاحي (أوت 2008):

في سنة 2008 تم المصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008، والذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة. ويهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتأمين وظائفها

¹ - نفس المرجع ونفس الصفحة.

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.

يرمي قانون التوجيه الفلاحي هذا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية¹:

- ✓ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ✓ ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

- ✓ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- ✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وقصد تجسيد الأهداف أعلاه يرمي هذا القانون على وجه الخصوص إلى²:

- تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج؛
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل، وكذا الحيوانات النزوية الإناث؛

¹ - ج ج د ش، المادة 2 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل 3 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد 46، 10 أوت 2008، ص ص 5، 6.

² - نفس المرجع السابق، ص 06.

- ٥٥ التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها؛
- ٥٥ المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتنمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية، وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي؛
- ٥٥ المحافظة على الثروة العقارية وتنمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية؛
- ٥٥ السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتنمينها بأعمال الاستصلاح و/أو بإعادة تنظيم العقار الفلاحي؛
- ٥٥ تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية؛
- ٥٥ المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخل الفلاحين، والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية؛
- ٥٥ وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج؛
- ٥٥ وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي؛
- ٥٥ التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد؛
- ٥٥ ضمان عصانة المستثمرات الفلاحية، وتكثيف الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى ضمان عصانة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها؛

و السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج، لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور؛
 و ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتنميتها لسقي الأراضي الفلاحية؛

كما اهتم قانون التوجيه الفلاحي أساسا بأدوات تأطير العقار الفلاحي، حيث نص على أنها تطبق على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة، حيث يمنع بموجب أحكام هذا القانون كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنفة كأرض فلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية. وبشأن نمط استغلال الأراضي الفلاحية فإن عقد الامتياز يشكل نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، وهو عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية¹.

رابعا - برنامج التجديد الفلاحي للفترة (2009-2014):

ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي سنحاول الاقتصار فقط على برنامج التجديد الفلاحي بما يتلاءم مع الموضوع العام للبحث.

1. المعالم الأساسية لبرنامج التجديد الفلاحي:

لقد كان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى

¹ - نفس المرجع، ص 7، 8.

تحرير المبادرات والطاقت، عصرنه جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني¹.

وقد رصد لهذا البرنامج ضمن تطوير قطاع الفلاحة للفترة الخماسية التنموية (2010-2014) مبلغ يقدر ب 1000 مليار دج،

بمعدل 200 مليار دج سنويا، حيث قدر نصيب برامج التنمية الريفية بمعدل 60 مليار دج سنويا من اجمالي البرنامج².

ويركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى³:

﴿ التحسين المستدام للأمن الغذائي؛

﴿ تعزيز قدرات الإنتاج؛

﴿ زيادة انتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية؛

﴿ تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين

والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات

الإستهلاك الواسع؛

﴿ عصرنه وتكيف التمويل والتأمينات الفلاحية؛

﴿ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي

والريفي-، نشرة خاصة، ص ص2،1.

² - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 48.

³ - انظر في ذلك:

-Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance, 16ème réunion d'évaluation des cadres, Algérie, le 06/01/2013, p : 02.

-Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, Novembre 2010, pp5,6.

وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقارنة "فرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية، وهي: الحبوب؛ اللحوم الحمراء والبيض؛ البطاطس؛ الطماطم الصناعية؛ زراعة الزيتون والنخيل؛ البذور؛ الشتائل والمورثين¹.

وقد تمّ تدعيم برنامج التجديد الفلاحي ببرنامج تعزيز القدرات البشرية والعم التقني، حيث تأتي هذه الركيزة كردّ على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتّجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين؛ خبرة استشارية متخصصة؛ مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة؛ اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، وإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي. وقد خصّص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) ظرف مالي يقدر ب 24 مليار دينار سنويا. ويهدف هذا البرنامج إلى²:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي-عرض وآفاق-، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² - نفس المرجع ونفس الصفحة.

- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

2. ميكانيزمات تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي:

من أجل تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي، فقد تم وضع إطار تحفيزي يشتمل على الأدوات المطوّرة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة عملها الريادي، وتتمثل أساساً في¹:

- ✦ الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقّاة؛
- ✦ ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- ✦ تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- ✦ الميكانيزمات المختلفة لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- ✦ تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصّة وعمومية) للبرمجة، وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

ومن أجل تحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي، تم تحديد عدّة برامج تستند على الأدوات التالية²:

- ✦ النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛

¹ - المرجع نفسه، ص 08.

² - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي-، مرجع سبق ذكره، ص 2.

✎ عقد نجاعة للتنمية الفلاحية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛ وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم كما يلي¹:

✎ **برنامج تكثيف الإنتاج:** يهدف هذا البرنامج خلال الفترة (2010-2014) إلى تحقيق إنتاج الحبوب يصل إلى 55.2 مليون قنطار، 34.4 مليون قنطار منها تكون من منتج القمح. فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

✎ **البرنامج المتخصص (البذور والشتلات):** يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✕ ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف؛
- ✕ إفادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة؛
- ✕ ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء احتياطات إستراتيجية من المواد النباتية للانطلاق؛

✎ **برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه²:** يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000

¹ - Djaouti M'hand, **Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord-Sud-Cas de la wilaya de Sétif**, Série "Master Of Science", n° 106, Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, CIHEAM, 2010, P P 117, 118.

² - انظر في ذلك:

هكتار، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و 138000 هكتار مخططات جديدة.

برامج أخرى: إلى جانب البرامج التي سبق ذكرها، تتكون هذه السياسة الجديدة من برامج أخرى تتمثل فيما يلي:

- × برنامج إنتاج الحليب؛
- × برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الغذائية؛
- × برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا؛
- × برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية؛
- × برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون؛
- × برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل.

أما بالنسبة لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فقد أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بـ 13 معهدا متخصصا، حيث سيتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات، وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي، حيث ستستفيد الفئات المعنية من لقاءات تحسيسية وتوعوية وإسداء المشورة للفلاحين. كما يعتمد برنامج تأهيل القدرات البشرية والدعم التقني أيضا على القطاعات التكوينية الأخرى على غرار التكوين المهني والتعليم العالي وذلك ضمن خطة مندمجة تساهم في رفع مستوى الأداء التطبيقي للتقنيات الفلاحية والتسييرية. كما تركز الخطة على المعاهد التقنية بمختلف محطاتها

البالغ عددها 67 محطة على المستوى الوطني بما في ذلك المرشدين الفلاحيين البالغ عددهم 1371 مرشد على المستوى الوطني¹.

وتترجم عقود النجاعة تحديد القيم المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني، ضمن سياسة التجديد الفلاحي، حيث تهدف أساسا إلى ما يلي²:

❖ **تحسين المعدل السنوي لنمو الانتاج الفلاحي:** من 6% في (2000-

2008) إلى 8.33% خلال الفترة (2010-2014)؛

❖ **نمو الانتاج وتحسين ادماجه وجمعه**³: تثبيت انتاج الحبوب بـ 54

مليون قنطار سنويا، وزيادة انتاج الحليب إلى 3 مليار لتر؛

❖ **النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الادماج**

الزراعي الصناعي ضمن الفروع؛

❖ **استحداث مناصب الشغل (750.000 معادلة مناصب دائمة) لاسيما**

في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص استحداث فرص مناصب

الشغل ومداخل خارج الفلاحة.

وفي هذا الإطار، فقد شهدت الجزائر إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لهذه السياسة، والتي تمثلت في وضع الآليات الضرورية لإنجاح الإستراتيجية الجديدة لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل، من خلال إنشاء آليات قانونية لتأطير العقار الفلاحي وأدوات تسهل استفادة المتعاملين من التمويل البنكي. فمن المقرر أن يعمل التغيير

¹ - أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001/2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11/12 مارس 2013، ص ص 21، 22.

² - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي-عرض وآفاق-، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ - انظر في ذلك: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التوجهات الرئيسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

في نمط استغلال الأراضي الفلاحية الذي انتقل من حق التمتع إلى الامتياز على إنعاش القطاع بصفة مستديمة، حيث يحمي هذا القانون الأراضي الفلاحية من النهب، ويكرس حق الامتياز من خلال عقد الامتياز الذي تدوم صلاحيته 40 سنة، كنمط استغلال للأراضي الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية المنشأة منذ سنة 1987. ويعتبر الملاحظون أن هذا القانون يضع حدا للنقاش الطويل حول مصير الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة الذي استغرق مدة طويلة تم خلالها تحويل هذه الأراضي لاستعمالها لأغراض أخرى وبيعها بأثمان رخيصة في سوق العقار الفلاحي. وبهذا فهو يزيح عراقيل عديدة أمام الاستثمار والشراكة بغية تنويع الإنتاج الفلاحي وضمان اندماج أفضل في الاقتصاد الوطني¹.

وتتعلق تسهيلات الحصول على التمويل البنكي على وجه الخصوص بإطلاق منتج بنكي جديد، وهو **قرض الرفيق**² "RFIG" الرامي إلى تدعيم تجديد الاقتصاد الفلاحي، بناءً على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008، حيث دخل حيز التنفيذ في أوت 2008، وذلك للتكفل بأنشغالات العديد من الفلاحين الذين يشكون من غياب الدعم بسبب عدم مسايرة البنوك للاستثمارات الفلاحية، حيث جاء هذا القرض في إطار تكيف سياسية الدعم وتعزيز قدرات الإنتاج وإيجاد حل للأزمة التي لطالما عاشها القطاع الفلاحي في نهاية التسعينات، تتمثل في نقص الاستثمار

¹ آمال حفناوي، مساعي الجزائر من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة كمحرك لعجلة التنمية الشاملة المستدامة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول البدائل التنموية في الإقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، يومي 21/22 نوفمبر 2012، ص ص 14، 15.

² اختير اسم "الرفيق" لهذا القرض، لكي يكون أحسن رفيق للفلاح، وكذا يرافقه في موسمه الفلاحي.

وتمادي جفاف قاهر أدى إلى تدني المنتج وإغراق الفلاحين في مديونية، جزاء عدم التمكن من دفع مستحقات البنوك المقدرة بـ 41 مليار دينار¹. فهو قرض موسمي يمنح من طرف البنوك المتعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري)، حيث يستفيد من خلاله الفلاحون والمربون بصفة فردية، أو المنخرطين في تعاونيات أو جمعيات أو فيدراليات، بقروض مالية ميسرة بدون فائدة، تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية، والمتمثلة بشكل أساسي في اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية، مثل البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية، كما يسمح القرض باقتناء الأغذية ووسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية لمختلف أصناف الحيوانات، إضافة إلى اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع. ويمكن أن يوجه القرض إلى تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية كتدعيم أعمال الحث، الحصاد والدرس.

كما قدرت الوزارة الوصية مدة القرض بسنتين، فعلى كل مستفيد من القروض أن يلتزم بتسديد مستحقاته في هذا الأجل، على أن تتكفل الوزارة بدفع فوائد القروض لصالح البنوك والمؤسسات المالية المانحة، وتمكّنه من الاستفادة من قروض جديدة، في حين كل مستفيد لا يلتزم بأجل التسديد، حيث يمنح له فترة ستة أشهر كتمديد في الحالات القاهرة كالجفاف والفيضانات، فإنه يفقد الحق في تجديد الاستفادة مرة أخرى ويفقد الحق في

¹ - فاطمة الزهراء طبة، القرض الرفيق، جهاز فاعل لتمويل القطاع الفلاحي، على الموقع: (2014/10/11) <http://www.djazairress.com/echchaab/14192>

أن تدفع له الوزارة الفوائد المترتبة عن القرض الذي تقوم بمنحه البنوك المتعاقدة مع الوزارة¹.

وقد بلغت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة في هذا الإطار منذ بداية العمل به في أوت 2008 إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2009 نحو 75 مليار دينار، تحسّل منتجو الحبوب على أكبر حصة منها، علما أنّ نسبة التسديد كانت مرتفعة جدا². وبهذا فالقرض الرفيق يعدّ صيغة جيّدة للدعم، تساعد الفلاح على تخطي مشاكل السيولة وتسمح له بمضاعفة الإنتاج خاصة في مجال الحبوب كالقمح والشعير خاصة.

المحور الثالث: محاولة تقييم أثر تطبيق الإصلاحات الفلاحية على أداء

القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

سنحاول من خلال هذا المحور إجراء تقييم شامل لأداء القطاع الفلاحي للفترة (2000-2013)، وذلك بعدما استعرضنا السياسات التي اتبعتها الجزائر لانعاش القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، وسيكون في مجموعة من المؤشرات، التي تبرز مدى استجابة هذا القطاع للإصلاحات، والتي تنعكس في عملية التنمية بصفة عامة، ويمكن ايجازها في الآتي:

أولا- مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام:

لقد عرف الناتج الفلاحي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، والتي تزامنت مع التجديد الفلاحي الذي عرفته البلاد. فمن خلال القراءة الوجيزة لمعطيات الجدول 2 (الملحق 02)، نلاحظ أنّ هناك تزايدا مستمرا في الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2013)، حيث بلغت قيمة الناتج الفلاحي سنة

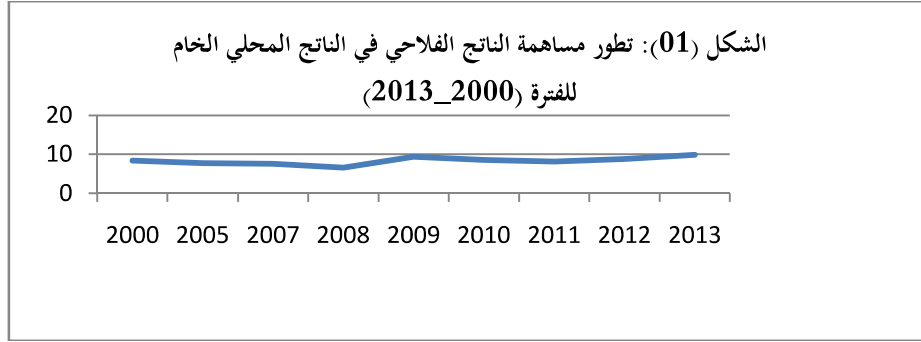
¹ - Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, **le crédit agricole-R'FIG-**, sur site web : (10/10/2014)

http://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=10

² - تصريحات وزير الفلاحة والتنمية الريفية خلال جلسة أسئلة شفوية حول وضعية تسير القرض الفلاحي الرفيق أمام أعضاء البرلمان يوم الخميس 5 نوفمبر 2009.

2000 حوالي 454.3 مليار دينار، لتصل إلى حوالي 1 627,8 مليار دينار سنة 2013، أي حوالي 3 أضعاف، وقدّر معدل النمو السنوي بحوالي 19% طيلة عشرية كاملة. وتعود هذه الزيادة إلى استمرار تطبيق السياسات الفلاحية، التي من شأنها تعزيز دور النشاط الفلاحي بالجزائر، والتوسّع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين المشجّعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوديته، كالسعر التحفيزي للإنتاج، وإنشاء نظام ضبط أسعار المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج، إضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، مع العمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية وغيرها، في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي. وعلى غرار ارتفاع قيمة الناتج الفلاحي، نجد أنّ هناك تبايناً في حجم الناتج الفلاحي من موسم إلى آخر، ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظراً لإعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على الهطول المطري، حيث تقدّر بحوالي 88% من إجمالي المساحة المزروعة، والتي يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية. وأصبح بذلك يمثل الناتج الفلاحي بالجزائر حوالي 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام بين حوالي 7% و 10%، وهي تتناقص باطراد جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات، حيث قدّرت مساهمتها في الناتج المحلي الخام بحوالي 30%، 23% على التوالي حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للعام 2013¹. وذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، وهذا ما يؤكّد على أنّ الفلاحة تسهم بقليل في تكوين الدخل الوطني. والشكل التالي يوضّح ذلك:

¹- Office National des Statistiques, Les Comptes Économiques en volume de 2000 à 2013, N°670, L'Algérie, p22.



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الملحق (02).

وتجدر الإشارة إلى أنّ مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الخام بالجزائر تعدّ ضئيلة مقارنة بدول الجوار على غرار المغرب، حيث بلغت حوالي 13.4% سنة 2012، في حين أنّ تونس سجّلت حوالي 8.2% خلال نفس السنة¹، ويعزى ذلك إلى المشاكل السياسية والاقتصادية التي مرّت بها الدولة خلال هذه الفترة. وفي المقابل فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي بالمغرب حوالي 380.92 دولار، بينما وصل في تونس إلى حوالي 350.44 دولار، وهو معدّل أقلّ ممّا هو في الجزائر، الذي وصل فيها هذا المتوسط إلى حوالي 433.28 دولار². كما بلغ نصيب الفرد من المساحة الزراعية بالمغرب حوالي 0.3 هكتار، بينما وصل في تونس إلى حوالي 0.48 هكتار، في حين شكّل هذا المعدّل حوالي 0.24 هكتار بالجزائر³.

ويعود هذا الاختلاف كذلك إلى درجة التباين في استخدام التكنولوجيا في القطاع الفلاحي، والتي تسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج والإنتاجية،

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، 2013، المجلد 33، ص 10.

² - نفس المرجع السابق، ص 11.

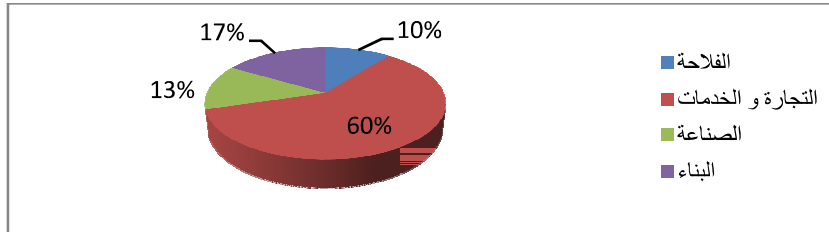
³ - نفس المرجع السابق، ص 07.

ثانيا - مساهمة القطاع الفلاحي في توفير فرص العمل (العمالة):

تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الفلاحية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كذلك فإنه يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى، أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة البشرية العاملة في الفلاحة¹.

وبالنظر إلى هيكل التشغيل في الجزائر حسب قطاعات النشاط الاقتصادي العام 2013 - حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات-، فقد استحوذ قطاع التجارة والخدمات على ما نسبته 59.78% من إجمالي العمالة، حيث امتصت أكثر من نصف الوظائف، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية (16.6%)، قطاع الصناعة (13.04%)، أما الفلاحة فقد احتلت المرتبة الأخيرة في استقطاب العمالة بما نسبته 10.58% من إجمالي العمالة في الجزائر. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (02) : هيكل العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر للعام 2013

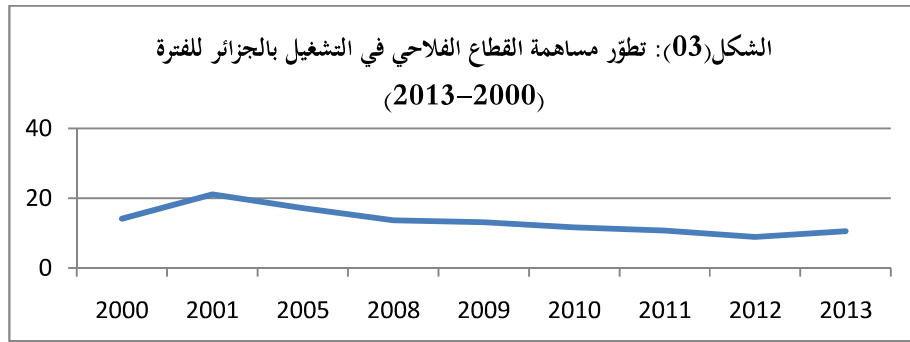


المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على :

¹ خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، واقع ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية للفترة 2005/2011-، بحث مقدم إلى اليوم الدراسي حول واقع ومؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يوم 2013/04/25، ص 04.

Office National des Statistiques, **Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013**, N°653, L'Algérie, p12.

وفي ذات السياق، يتبين تصاعد في وتيرة القوى العاملة الكلية من خلال المعطيات الاحصائية (الملحق 03)، يصاحبها تغيرات متذبذبة في نسبة اليد العاملة الفلاحية، وذلك طيلة الفترة (2000-2013)، حيث عرفت نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي ارتفاعا سنة 2001 وبلغت نسبة 21.06% بعدما كانت 14.13% سنة 2000، وهي نسبة جدّ معتبرة تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي و إلى أراضيهم التي هجروها بسبب انعدام الأمن و المرافق العمومية. لتعرف منعرجا آخر في السنوات التي تلتها، وتسجل انخفاضا وصل إلى 10.58% سنة 2013. والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الملحق (03).

ويعزى ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، الذي يعدّ أكبر تحدّي يواجه النشاط الفلاحي، حيث قدّرت النسبة السنوية لانخفاض سكان الريف للفترة (2000-2010) بحوالي 0.9% حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012¹، ويعود ذلك لضعف مستوى الأداء الخدماتي للمواطن في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة (تعليم، صحّة، مياه شرب، كهرباء)، وبالتالي البحث عن الرفاهية والاستقرار، وكذا ارتباط العمل بالنشاط الموسمي

¹ - لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.

للانتاج الفلاحي الذي يعتمد على الظروف المناخية، وبالتالي ترتفع مستوى البطالة المقنعة خاصة في الزراعة المطرية، كما يمكن تبرير نزوح العمالة من الريف الى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الاخرى، ونقص الحوافز في هذا القطاع.

ولهذا سعت الحكومة في الآونة الأخيرة وسعياً منها لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدتها الفترة، وكذا التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، إلا أنها في كل مرة تثبت أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهوناً بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير أن أغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى. وبالرغم من بعض هذه الزيادات تبقى نسبة القوى العاملة في الفلاحة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى. وتعتبر برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة الأدوات الفاعلة التي باشرت الجزائر على نحو تتحول فيه المناطق الريفية من نقاط طرد إلى مراكز جذب، حيث تسعى هذه البرامج إلى تطوير البنى الأساسية والخدمات المختلفة للقطاع الفلاحي والريفي وفي توفير فرص العمل.

ثالثاً - مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان:

تعد قضية توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي قضية راهنة، فالأمن الغذائي -حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة- يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتتاسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة¹.

¹-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الأمن الغذائي، على الرابط:

(2013/07/01)

<http://www.fao.org/cfs/ar/>

وتعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات، كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي، فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الانتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أما مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الانتاج المحلي¹.

كما تمثل إتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية، حيث يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج ووفرة المواد الغذائية.

لقد خطت الجزائر خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال الفترة بين عام 2000 و 2013، فقد شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطراب، تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان، اضافة إلى الظروف الاقتصادية وأحيانا السياسية.

ويحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح. والجدير بالذكر أنّ هذا الفرع من الفلاحة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها: مجموعة الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال)، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية². وتتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الفلاحة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث

¹ - رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 57-58، 2012، ص 123.

² - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

المساحة الفلاحية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي؛ وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك نظرا لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان.

وبهذا فقد استطاعت الجزائر خلال الفترة (2000_2011) من تحقيق زيادة سنوية قدرها 30% في إنتاج الحبوب الذي يعدّ محصول استراتيجي، علما أنّ الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39% من المساحة المزروعة في الجزائر¹.

أما إنتاج الخضروات ارتفع بنسبة سنوية بلغت 15.8%، وإنتاج الزيتون 15%، البطاطس 17.7%، الحمضيات 13.2%، التمور 7.9%، إضافة إلى الزيادة الكبيرة التي عرفتها الفاكهة، والمقدّرة بـ 20.4% خلال نفس الفترة. (الجدول رقم 01)

الجدول رقم (02): تطوّر إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون قنطار

السنوات	2000	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الشعب الفلاحية								
الحبوب	9.3	40.3	15.3	61.2	45.6	42.5	55.0	49.1
الخضراوات	33.1	54.8	60.7	72.9	86.4	95.7	97	118.8
البطاطس	12.1	18.9	21.7	26.4	33.0	37.8	38.2	48.8
البقوليات	218.64	580.00	401.73	642.89	723.45	788.17	843	-
الحمضيات	4.3	5.9	7.0	8.4	7.9	11.1	9.6	12.1
أشجار الفاكهة	4.0	6.2	9.2	10.2	12.3	13.8	15.5	-
زراعة الزيتون	2.2	4.7	2.5	4.8	3.1	6.1	3.9	5.8
التمور	3.7	4.43	5.5	6.0	6.4	7.2	7.9	8.5
اللحوم الحمراء	2.5	3.2	3.2	3.5	3.8	4.2	4.4	4.67
اللحوم البيضاء	1.9	1.7	3.1	2.1	2.8	3.4	3.4	4.2
الحليب (10 ⁶ لتر)	1.6	1.9	2.2	2.4	2.6	2.9	3.0	3.37

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

¹ خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، واقع ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية للفترة (2005-2011)، مرجع سبق ذكره، ص 06.

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية، إحصائيات حول الإنتاج الفلاحي، الجزائر، 2012.

* a indiqué par le ministre de l'Agriculture et du développement rural, réunion d'évaluation des contrats de performance à fin 2013, 09/03/2014, Alger. (<http://www.maghrebemergent.info/actualite/breves/fil-maghreb/item/35546-algerie-foncier-agricole-177-000-dossiers-regularises-dans-le-cadre-de-la-concession.html>)

وفي سياق آخر، يعدّ الإنتاج الحيواني هو الآخر ذا مكانة كبيرة في الاقتصاد الفلاحي، نظرا لما يوفّره من منتجات تعدّ تركيبة مهمّة في الغذاء الأساسي للسكان؛ والجزائر من بين الدول التي تتوفّر على ثروة حيوانية هائلة، تسمح بتوفير المنتجات الغذائية للسكان. وتتكون الثروة الحيوانية بالجزائر في مجملها من الأصناف الآتية: تربية المواشي (الأبقار، الأغنام، الماعز)، تربية الدواجن، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء،.... الخ.

وتشير البيانات إلى تحقيق نمو في الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000_2011)، إذ زاد انتاج اللحوم الحمراء من حوالي 2.5 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 4.2 مليون قنطار سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 5.7%، كما ارتفع انتاج اللحوم البيضاء كذلك من حوالي 1.9 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 3.4 مليون قنطار سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 6.6% على الرغم من تسجيل انتاج متذبذب طيلة الفترة محلّ الدراسة. بالإضافة إلى ذلك فقد عرف انتاج الحليب تزايدا خلال فترة الدراسة، فقد تمّ تسجيل انتاج قدر بـ 1.6 مليار لتر سنة 2000، ليصل إلى حوالي 2.9 مليار لتر سنة 2011، أي بزيادة سنوية قدرها 6.8% للفترة (2000_2011). وتعزى الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحقّقة طيلة عشرية كاملة إلى الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس من الماشية، وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الأمن الغذائي وأحد الأنماط

الاستهلاك الرئيسية في الجزائر. والجدول التالي يوضح تطوّر الثروة الحيوانية بالجزائر:

الجدول رقم (03): تطوّر الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: ألف رأس

السنوات	2000	2004	2009	2011
الأبقار	1595	1614	1682	1790
الأغنام (الضأن)	17616	18293	21405	23989
الماعز	3027	3451	3962	4411
الإبل	234	273	301	319

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

-Office national des statistiques, **production animale- Evolution de l'effectif du cheptel de 2000 à 2009-**

- Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, **statistiques agricoles.**

إنّ تحليل تطوّر نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي، تبين النمو الذي حقّقه، حيث يسلّط الضوء على الحيوية المدعّمة للقطاع الفلاحي، حيث أنّ انتاج المواد الغذائية قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس، البقوليات،....)، غير أنّ هذا الإجراء يخفي التغيرات الهامة من سنة إلى أخرى (-3.8 سنة 2008، +21.7 سنة 2009).

كما أنّ الوفرة الغذائية بالكغ/حريرة لكل نسمة وفي اليوم في تزايد مستمر، حيث انتقلت من 2944 كغ/حريرة كمتوسط للفترة (1990-1999) إلى حوالي 3100 كغ/حريرة للفترة (2000-2004)، وتبلغ ذروتها سنة 2011 بحوالي 3500 كغ/حريرة لكل نسمة في اليوم¹.

ولعلّ من اسباب تطوّر الإنتاج الفلاحي هو مدى استخدام التكنولوجيا على غرار الأسمدة والعتاد، حيث عرف استخدام الأسمدة في الفلاحة تطوّرًا خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال بلغ حجم الإستخدام معدّل 14 كغ لكل هكتار سنة 2009، ليأخذ منحى تصاعديا خلال السنوات اللاحقة، ويحقّق معدّل 21.7 كغ لكل هكتار سنة 2012، ما يمثّل معدّل 18.2 كغ لكل هكتار

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

كمتوسط للفترة (2009_2012)، وبالرغم من هذا المعدل المحقق في استخدام الأسمدة إلا أنه يعدّ منخفضاً مقارنة مع مثيله في دول الجوار كالمغرب وتونس، إذ بلغ مستوى استخدام الأسمدة في المغرب حوالي 39 كغ لكل هكتار خلال نفس الفترة، في حين حققت تونس معدل استخدام قدر بحوالي 48 كغ لكل هكتار خلال نفس الفترة¹.

رابعاً - مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية:

يلعب القطاع الفلاحي دوراً هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية، وخاصة العملة الصعبة واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية، أما في حالة عدم كفاية المنتج من المواد الغذائية و الأولوية الزراعية، فيترتب على ذلك عدم التوازن الداخلي والخارجي. وتشمل الصادرات الفلاحية في الجزائر خاصة التمور والخمور، أما واردات السلع الفلاحية فتشمل خصوصاً الحبوب، الحليب،... (انظر الملحق 04).

من خلال بيانات الملحق (05) نلاحظ أنّ هناك ارتفاع في حجم الواردات من السلع الغذائية، حيث بلغ ذروته سنة 2008 بقيمة 7813 مليون دولار، مسجلاً بذلك نمواً قدر بحوالي 58% أي أكثر من النصف، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، وذلك نتيجة تضايف عوامل عديدة بينها ارتفاع أسعار النفط، تزايد استخدام الوقود الحيوي، سوء الأحوال الجوية، القيود على سياسات التصدير وارتفاع أسعار العقود الآجلة للحبوب عام 2007-2008² ثم انخفضت سنة 2009 بحوالي (-25%) نتيجة تراجع

¹ - قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات الزراعة والتنمية الريفية، على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS>

² - لمزيد من التفاصيل حول الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية وبخاصة الحبوب والقمح

تحديداً، انظر:

الاسعار وزيادة الانتاج المحلي من الحبوب، الذي قدر بـ52.5 مليون قنطار، لتعود بعدها في الارتفاع.¹

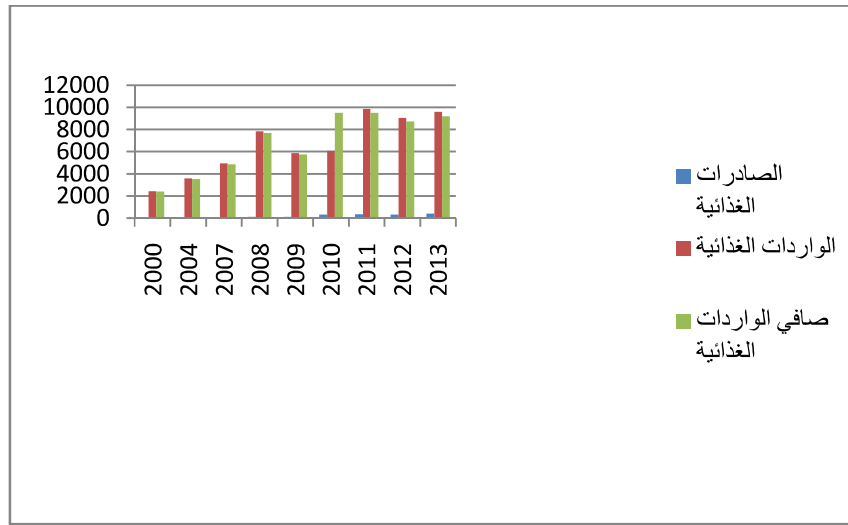
وعلى صعيد آخر، فإن الصادرات الغذائية تساهم بنسبة ضعيفة في إجمالي الصادرات، حيث انتقلت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في إجمالي الصادرات من 0.14% سنة 2000 إلى 0.61% سنة 2013، وذلك رغم ارتفاع قيمة الصادرات الغذائية من 31 مليون دولار إلى 402 مليون دولار خلال نفس الفترة، ما يؤكد مرة أخرى على الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات الجزائرية. وفي المقابل، فقد شهد نصيب الواردات الغذائية من إجمالي الواردات ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى، حيث بلغت نسبة مساهمة الواردات الغذائية في إجمالي الصادرات 26.3% سنة 2000، لتعرف بعدها انخفاضا طيلة السنوات 2004-2008 في حدود 18%، وبعدها تسجل انخفاضا وارتفاعا في السنوات التالية، حيث يتوقف ذلك على كمية الإنتاج المحلي، والذي يتحدد في غالب الأحيان بالظروف المناخية، والتي تؤثر بشكل كبير على حجم الإنتاج في ظل تزايد الحاجات الغذائية، وبالتالي زيادة حجم الواردات من المواد الغذائية وانخفاض حجم الصادرات. والشكل الموالي يوضح ذلك:

محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية-خسائر الواقع وحلول المستقبل-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، 2010، ص138 و145.

¹ انضمت الجزائر خلال الأشهر الأولى من عام 2010 إلى قائمة أعلى عشر دول في العالم استيرادا للحبوب.

الشكل (04): تطور الميزان التجاري الغذائي بالجزائر للفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الملحق (05).

إنَّ ارتفاع حجم الواردات الغذائية في الجزائر جعلها تسهم بشكل كبير في حجم الفجوة الغذائية العربية، إذا ما قورنت مع دول الجوار كتونس والمغرب، فعلى سبيل المثال بلغت مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية العربية مقدار 12.8%، بينما وصلت هذه النسبة في تونس والمغرب إلى حوالي 1.2%، 6.4% على التوالي. ويعزى هذا التباين إلى عدَّة عوامل أساسية، من بينها: عدد السكان، الأنماط الاستهلاكية، مستويات الدخل والإمكانات الموردية الزراعية¹. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أنَّ زيادة العجز في الميزان السلعي للجزائر تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي والفلاحي. وحيث لا تقابل قيمة الاستيرادات قيمة صادرات

¹ - لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، جامعة الدول العربية، ص 31.

تغطيتها، فإنّ حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن، والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرّض إلى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء¹.

ولتبيان مقدار النزف المالي الذي تتعرّض له الجزائر سنوياً، سنحاول أن نستعرض تطوّر الاستيرادات الجزائرية من المواد الغذائية الاستراتيجية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطوّر حجم الاستيرادات الجزائرية لأهم المواد الغذائية الاستراتيجية للفترة

(2013 2006)

الوحدة: مليون دولار

السنوات المحاصيل	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	1227	1977.68	4057.91	2344.60	1968.67	4052.10	3310.34	3295.03
الحليب	655	1063.94	1285.68	862.50	993.96	1544.11	1261.81	1268.66
اللحوم	153	141.50	171.00	172.20	168.77	161.61	253.70	256.85
البقول الجافة	137	257.32	299.81	261.60	299.41	394.85	457.98	359.08
اجمالي الواردات الغذائية	3800	4954	7813	5863	9850	9022	9580	4954

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على:

Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **Statistiques du commerce extérieure de L'Algérie**, rapports des périodes (2006_2013).

يتّضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أنّ محصول الحبوب يحتلّ النسبة الأكبر في حجم الاستيرادات الغذائية، إذ بلغت هذه النسبة حوالي 33% سنة 2006، لتعرف ارتفاعاً في السنوات اللاحقة، حيث بلغت الذروة سنة 2008 بتحقيق نسبة 51.9% من اجمالي الاستيرادات الجزائرية، أي ما قيمته 4058 مليار دولار، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة الغذائية العالمية لعام 2008، وما نتج عنها من ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وعلى رأسها محصول القمح. ويحدث

¹ - انظر في ذلك:

رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

هذا في ظل موجات الجفاف التي أصابت مختلف مناطق الوطن، وبالتالي أثرت بشكل كبير على المساحات المزروعة، ممّ أسهم في انخفاض الانتاج المحلي وزيادة حجم الواردات، لتعرف فيما بعد تذبذبا في حدود 32% و 40% كمساهمة اجمالية في قيمة الواردات الغذائية.

وعلى ذكر محصول الحبوب الذي يعدّ مصدر الغذاء الرئيسي في بلدان شمال افريقيا، لا يزال الإنتاج الوطني من الحبوب غير كاف لتلبية احتياجات السكان التي تُقدّر في المتوسط بما يتراوح بين 200 و 210 كلغم/السنة /الفرد (الجزائر والمغرب) علما بأنّ المتوسط العالمي يبلغ نحو 152 كلغم/السنة/الفرد¹. وفي المقابل، احتلت واردات الجزائر من الحليب المرتبة الثانية في اجمالي الواردات الغذائية، فقد بلغ حجم الواردات من الحليب سنة 2006 حوالي 655 دولار، أي ما نسبته 16.41% من اجمالي الواردات الغذائية، لترتفع في السنوات الموالية، حيث بلغت سنة 2008 حوالي 1286 دولار، أي بزيادة قدرها 96.4%، بمعنى الضعف تقريبا، لتعرف تذبذبا في السنوات اللاحقة، مشكّلة بذلك نسبة 15% كمتوسط الفترة (2009_2013)، ويحدث هذا بالرغم من ارتفاع حجم الإنتاج المحلي من هذه المادة الأساسية-ممّ أشرنا إليه سابقا-، ليؤكد مرّة أخرى عدم كفاية الإنتاج المحلي من تلبية حاجيات السكان من هذه المادة الغذائية، نظرا لإزدياد حجم الطلب عليها.

وعلى غرار محاصيل الحبوب والحليب، فقد احتلت مجموعة اللحوم والبقول الجافة المراتب الأخيرة، فقد بلغت حجم الواردات من اللحوم والبقول الجافة كنسبة من اجمالي الواردات الغذائية مقدار 2.6%، 4.5% على التوالي. وعلى هذا الأساس، فإنّ ارتفاع حجم الواردات الغذائية من المواد الأساسية-الآنف ذكرها- راجع بالدرجة الأولى إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية

¹- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا-تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية-، وثيقة حكومية، 2012، ص 15 وما بعدها.

الحاجيات الغذائية المتزايدة للسكان منها، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية، رغم تحسّن الإنتاج المحلي في العديد من المرات، وهو ما تترجمه نسب الإكتفاء الذاتي من هذه المواد، والتي نرصدها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطوّر نسب الإكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الغذائية الاستراتيجية في الجزائر خلال الفترة

(2012-2002)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات المحاصيل	متوسط الفترة 2006_2002	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	31.83	33.83	16.02	39.88	36.48	31.96	39.3
الحليب	40.05	32.66	32.37	46.50	51.06	52.9	52.1
اللحوم	86.48	85.14	86.71	88.13	89.92	90.50	90.6

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة (28، 29، 30، 31، 32، 33).

يتبيّن من خلال بيانات الجدول السابق أنّ معدلات الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية شهدت تطورات متباينة خلال الفترة (2012_2002)، ويرجع ذلك إلى تدني الإنتاج المحلي في العديد من الأحيان، فعلى غرار محاصيل الحبوب التي تسجّل نسبة اكتفاء منخفضة للأسباب السالفة الذكر، فإنّ الحليب يشهد تحسّنا من سنة إلى أخرى، بفضل أسعار الدعم التي تطبّقها الحكومة على مدخلات الإنتاج الحيواني، ضف إلى ذلك تحسّن إنتاج الأعلاف الخاصّة بالأبقار. في حين مجموعة اللحوم (الحمراء والبيضاء) شهدت ارتفاعا متواصلا في نسبة الإكتفاء الذاتي بفضل تحسين وتطوير الطرق المستخدمة في تربية الحيوانات، كتربية الأغنام والأبقار وتربية الدواجن، ممّ انعكس بشكل ايجابي على حجم الإنتاج.

وعلى صعيد آخر، فإنّ نموّ الحاجات الغذائية نموّا مستمرا بسبب الضغوط الناتجة من التزايد الديموغرافي وهجرة السكان إلى المدن، وأيضا التحولات في نمط الاستهلاك، جعل اقتصاد الجزائر يتّسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين

الانتاج وارتفاع الطلب، خاصة وأنّ الانتاج الفلاحي في الجزائر يتّسم بالتذبذب من فترة إلى أخرى نتيجة التقلبات المناخية وشحّ الموارد المائية، حيث تقدّر نسبة المساحة المسقية في الجزائر إلى اجمالي المساحة الفلاحية المستغلّة بحوالي 12.42%¹، كما أنّ الفلاحة المطرية تمثّل 90% من الأراضي الفلاحية النافعة؛ هذه الخاصية الأساسية، تزداد بسبب ضعف التساقط من جهة، حيث أنّ 1,2 مليون هكتار فقط من الأراضي الفلاحية النافعة تتلقّى كمّية من الأمطار تفوق 450 ملم تسمح باستغلال فلاحة مطرية مستدامة، ومن جهة أخرى نجد سيطرة المناطق الجافة والشبه جافة، حيث أنّها تمثّل 82% من المساحة الاجمالية المستغلّة من طرف الفلاحة²، مع العلم أنّ ما يقارب 60% من المياه موجّهة للري الفلاحي بالجزائر³. الأمر الذي يضطرّ بالدولة باللجوء إلى الاستيراد كملجأ لتلبية طلبات السكان الغذائية، وبهذا بقيت الحصّة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية نسبيا ثابتة حول نسبة 28%، وما نسبته 72% يتمّ توفيرها محلياً.

خاتمة:

من خلال انجازنا لهذه الدراسة التي تمحورت حول محاولة تقييم أداء برامج تطوير القطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة، وتبيان ذلك

¹ - Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, **le secteur agricole en bref**, Publication spéciale, 2012.

² - ج د ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، منشور وزاري مشترك بتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية، مصالح رئاسة الجمهورية، وثيقة خاصة، ص 01.

³ - انظر في ذلك:

خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، الزراعة الجزائرية بين شحّ الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي، بحث مقدم إلى الملقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي لميلة، يومي 27/28 ماي 2013، ص 12.

من خلال استعراض أداء القطاع الفلاحي ومساهمته في منظومة الاقتصاد الوطني ككل، حيث أنّ القراءة المتأنية والتمعن لأداء القطاع الفلاحي بالجزائر، تدفعنا بالقول بأنّ هذا القطاع طيلة عشرية كاملة بقيت مساهمته بسيطة في منظومة الاقتصاد الوطني ككل، بالرغم من الأغلفة المالية التي رصدت لهاته البرامج التطويرية للقطاع، فقد أنفقت الجزائر أكثر من 1300 مليار دينار خلال عشرية كاملة في إطار التجديد الفلاحي، حيث لم تنعكس على أرض الواقع، ولم ترق إلى المستوى المطلوب، وهو ما أبرزته الأرقام والنسب التي تمّ التوصل إليها، حيث يساهم القطاع الفلاحي بالجزائر بما نسبته 8.2% في الناتج المحلي الخام، كما أنّه يشغل حوالي 11% من العمالة الكلية. وفي المقابل، فإنّ الفلاحة الجزائرية لم تحقّق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء، واتّسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية، حيث تشير في ذلك إلى أنّ هذا القطاع يوفّر حوالي 72% من الإحتياجات الغذائية محلياً، بينما النسبة الباقية فتأتي من الاستيراد، ما يشكّل عائقاً أمام السياسات التنموية في الجزائر لتغطية فاتورة هذا العجز، من جراء زيادة الكميات الغذائية المطلوبة، وعامل الارتفاع المرجح للأسعار في الفترات المقبلة، وهذا يعني استنزافاً للموارد المالية وارهاق كاهل الاقتصاد الجزائري، وبالتالي الاضرار بالتنمية في الجزائر بمجملها، على اعتبار أنّ هذا الضعف ترجم في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية

القطاعات الاقتصادية. ولعلّ أهمّ المشاكل التي ساهمت في فشل السياسات الفلاحية الحديثة في تحقيقها للأمن الغذائي وتطوير القطاع الفلاحي مايلي:

- ✓ مشكل العقّار الفلاحي، حيث يعتبر المتسبّب الأساسي في عدم تطوّر القطاع الفلاحي، نظرا للمنازعات القائمة على الأراضي الفلاحية بسبب الملكية، فمعظم العائلات تشترك في عقد ملكية واحد منذ عقود، حيث أنّ الكثير من الأراضي الفلاحية دون عقود ملكية. فضلا عن ذلك، فهم توارثوها أبا عن جد عن طريق الشيوخ دون وثائق ثبوتية، أو مستأجرين لها، ممّ يحرم الكثير من الفلاحين من الاستفادة من مختلف أشكال الدعم الفلاحي المقدّم من طرف الدولة، فضلا عن ذلك فعملية تحديد الملكية والاستفادة من الدعم الفلاحي تتطلب إجراءات إدارية طويلة؛
- ✓ الظروف المناخية غير المواتية، حيث تعزى الإنتاجية لحالات الجفاف أو تذبذب تساقط الأمطار خلال الموسم الفلاحي، بالرغم من الإمكانيات المائية الممكنة وغير المستغلة؛
- ✓ التسرّب الكبير للعمالة الفلاحية، وبالتالي أصبح القطاع الفلاحي يشهد عزوفا كبيرا من طرف الشباب، في ظلّ كبر سن الفلاحين الملاك أو المستأجرين وعدم مقدرتهم على ممارسة النشاط الفلاحي، ممّ أثر بشكل كبير على انتجية القطاع الفلاحي؛
- ✓ الهدر في الموارد المائية بسبب تدنّي مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية، وتدنّي مستوى أو حتّى غياب الوعي المائي وما يرتبط به من سوء استخدام المياه والإسراف في استخدامها وتلويثها، اضافة إلى ضعف مستوى التجهيزات والبنية الأساسية في مجال استخدام المياه بصفة عامة، واستخدامها للري بصفة خاصّة.

- ✓ الانطلاق المتأخر للموسم الفلاحي في كثير من الأحيان، والذي مردّه انتظار هطول الأمطار أو عدم توفر الكميات اللازمة من البذور، أو قلة العتاد الفلاحي اللازم للحرث.
- ✓ غياب الرقابة في القطاع الفلاحي لوضع حد للبرزنة وغياب إستراتيجية لمحاربة المضاربة، فقد استفحلت ظاهرة التلاعب والاحتيايل من طرف الكثير من المتطفلين على القطاع الفلاحي، فكثير ممّن يتحصّل على القروض والتسهيلات دونما انتماء فعلي للقطاع الفلاحي، ممّ سبب أضرارا للفلاحين الحقيقيين.
- ✓ التدعيم غير المباشر للحكومة للفلاح الأجنبي على حساب المحلي، وذلك باستيرادها لكميات معتبرة من المنتجات المتوفرة في السوق الوطنية، ممّ أسهم في رفع فاتورة الاستيراد، ممّ يوجب دعم الفلاح المحلي المنتج أولاً ثم القيام بمراقبته؛
- ✓ الصعوبة التي يواجهها الفلاحين في الحصول على التعويضات المناسبة في حالة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى إنعدام التغطية الاجتماعية لأغلبهم، ممّ يؤثر سلباً على مردود الفلاحين؛
- ✓ توسيع المحيط الحضري، وبالتالي زحف الإسمنت على حساب المساحات الفلاحية لتلبية النقص في قطاع التعمير والبناء، نتيجة تزايد النمو الديموغرافي، الأمر الذي بات يهدّد مصادر الغذاء في المستقبل، وكذا عائق لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ على هذا الأساس، يستوجب اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للتصدّي لها، ويمرّ ذلك عبر وضع أسس متينة لبناء اقتصاد فلاحي قائم على حوكمة رشيدة لموارده، ما من شأنه أن يساهم بشكل اكبر في تنمية القطاع الفلاحي ليحتلّ مراتب متقدمة في منظومة الاقتصاد

الوطني، ويسهم كذلك في إحداث تنويع اقتصادي لإحداث تنمية شاملة ومستدامة بالبلد. وعليه نقترح جملة من التوصيات كما يلي:

✓ ضرورة المرافقة التقنية والإدارية للفلاحين وخاصة المستفيدين من الدعم الفلاحي، ما من شأنه أن يمكن من تسيير الأموال تسييرا عقلانيا، وذلك من أجل المحافظة على المال العام من جهة، وإعطاء مردودية أكبر لهاته المبالغ من جهة أخرى، وبالتالي رفع حصة الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الخام؛

✓ إلغاء شرط عقد الملكية للاستفادة من مختلف آليات الدعم المقررة من طرف الدولة، فضلا عن القروض الممنوحة من طرف البنوك في إطار التسهيلات المقدمة للفلاحين الراغبين في الاستثمار في القطاع، على اعتبار أن أغلبية هؤلاء الفلاحين لا يتوفرون على عقود ملكية الأراضي، وبالتالي إيجاد صيغة جديدة تساهم في منحهم شهادات أو رخص استثنائية لتمكينهم من الاستفادة من مختلف آليات الدعم المقررة، في إطار تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي؛

✓ مراجعة شروط الاستفادة من القرض البنكية، خاصة "القرض الرفيق"، وتعميمه على أكبر عدد ممكن من المستحقين سواء كانوا فلاحين، مربحي مواشي أو دواجن وكذا تعميمه ليشمل دعم منتجات أخرى فضلا عن الحبوب؛

✓ العمل على وضع سياسة خاصة بإنشاء دواوين وأسواق للجملة والتجزئة من شأنها تكسير المضاربة في الأسعار، لتأمين وصول المواد الفلاحية إلى المستهلك في كل وقت وبأسعار مناسبة؛

✓ مواصلة دعم الفلاحين بشراء المواد الفلاحية بأسعار مغرية، باعتبارها آلية تشجع الفلاح على العطاء وتوسيع استثماراته، خاصة بالنظر إلى

الفارق الشاسع بين الأسعار الداخلية المعتمدة مقارنة مع الأسعار المطبقة في السوق الدولية.

✓ إنشاء منظومة وطنية خاصة بالإحصاء الفلاحي، تكون ذات طابع مستقل، حيث يتم على مستواها مختلف العمليات المتعلقة بتجميع البيانات والاحصائيات الخاصة بالقطاع الفلاحي الجزائري، والتي على أساسها يمكن رسم الخطط ووضع السياسات اللازمة والسليمة، وذلك وفق أسس متينة على اعتبار أن المعلومة هي أساس تطوير بنية الاقتصاد، ما من شأنه أن يمكن من استشراف المستقبل في هذا القطاع، وبالتالي تدميته وارساء أسس استدامته؛

✓ زيادة الصادرات الفلاحية من المحاصيل التي حققت اكتفاء ذاتي مع وجود فائض للتصدير، لتقليل المخاطر المترتبة على الاعتماد على مورد رئيسي واحد من حصة الصادرات في تمويل الواردات الغذائية وهي منتجات البترول، إضافة إلى تخفيض الواردات وترشيد الاستهلاك؛

✓ ضرورة التصدي لتحديات التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي، حيث أن هذا المعطى الطبيعي بات محددًا أساسيًا في بلورة أية استراتيجية وطنية تنموية، وذلك بتعبئة شبكة من الباحثين على المستوى الوطني والدولي، مع تنظيم مؤتمرات دولية حول أثر التغيرات المناخية ورهاناتها ارتباطًا بقضايا الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، ومنه نستثمر بما يكفي في البحوث والتطوير من أجل تحقيق الإنجازات في الوقت المطلوب لدرء المخاطر التي قد تترتب عن التغيرات المناخية؛

✓ تبني سياسة حكيمة في مجال الري في ظل التقلبات المناخية غير المتحكم فيها، ممّ يلزم ترشيد استغلال المياه، كاستخدام وسائل الري الحديثة وتدعيم اقتنائها، إضافة إلى تحلية مياه البحر مع إعادة استخدام المياه القدرة وتطهيرها وحشد المياه الجوفية، كما يستوجب كذلك إيجاد

لجان مشتركة بين مصالح قطاعي الري والفلاحة لوضع نمط تسيير لإستغلال عقلائي للمياه بطرق علمية وحديثة، وبالتالي تفادي الإسراف في هذا المورد؛

✓ ضرورة منع توسع المدن على حساب الريف، وإيجاد نظام مراقبة صارم في الحصول على تراخيص لاستغلال الأراضي بغير هدف فلاحي، وذلك في سبيل الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي؛

✓ إعطاء أهمية كبيرة للوسط الريفي الذي يعتبر فضاء حيا يساهم في تسريع وتيرة نمو الفلاحة الجزائرية، وذلك بالعمل على تحرير المبادرات، مع زرع الذهنية التطوعية والإرادة في التطور، وجعل من هذه البرامج أداة قوية لنمو القطاع الفلاحي، وبهذا يجب على الجميع التجنّد لهذا الواقع، من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛

✓ إنّ رهان النهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر هو دعم الشباب ماديا ومعنويا خاصة في ظل عزوف كثير منهم عن العمل بالفلاحة، وذلك من خلال تكوينهم أكاديميا وتسهيل حصولهم على الأراضي الفلاحية والقروض، بالإضافة إلى مكننة الفلاحة، إذ يعد السبيل الوحيد لربح الوقت وربح مردودية أكبر.

الملاحق**الملحق (01): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)**

(الوحدة: مليار دج)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5%	1908.5	1-تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1703.1	2-تطوير المنشآت الأساسية
8%	337.2	3-دعم التنمية الاقتصادية:
	312	-الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
	18	-الصناعة وترقية الاستثمار
	7.2	-السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4.9%	203.9	4-تطوير الخدمة العمومية
1.1%	50	5-تطوير تكنولوجيات الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، على الموقع: (2013/12/14)
<http://www.cg.gov.dz/>

الملحق (02): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	متوسط الفترة -2000) (2004	البيان البيانات
16569,3	16115,4	14526,6	11991.6	9968.0	11043.7	9352.9	8501.6	7562.0	4855.0	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)
1 627,8	1421.7	1183.2	1015.3	931.3	727.4	708.1	641.3	581.6	454.3	الناتج الفلاحي (مليار دينار)
9.8	8.8	8.1	8.5	9.3	6.6	7.6	7.5	7.7	9.4	مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي(%)
-	433	442	383	362	323	297	263	240	174.6	متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي(دولار)

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Office National des Statistiques, **Les Comptes Économiques en volume de 2000 à 2013**, N°670, L'Algérie, pp19-22.

*صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

الملحق (03) : مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)

البيان	2000	2001	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القوى العاملة الكلية (ألف نسمة)	6180	6229	8044	9146	9472	9736	9599	10170	10788
القوى العاملة الفلاحية (ألف نسمة)	873	1312	1380	1252	1242	1136	1034	912	1 141
نسبة العمالة الفلاحية إلى العمالة الكلية (%)	14.13	21.06	17.16	13.69	13.11	11.67	10.77	08.97	10.58

المصدر: من إعداد الباحثين، إعتقاداً على المعطيات المقدّمة من:

- Office National des Statistiques, **L'Algérie en quelques chiffres-résultat 2007/2009-**, Algérie, N°40, Édition 2010, p13-15.
- Office National des Statistiques, **Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013**, N°653, L'Algérie, p12.

الملحق (04) : قائمة المواد الغذائية المصدّرة، المستوردة والمنتجة محلياً في الجزائر

المواد الغذائية المنتجة محلياً	المواد الغذائية المستوردة	المواد الغذائية المصدّرة
الحبوب الاستهلاكية اللحوم البيضاء والحمراء والبيض بطاطا وخضار طماطم وتمور زيتون وحامضيات وفواكه	الحبوب الاستهلاكية اللحوم ومنتجات الحليب والبيض بطاطا وخضار ويقول السكر والسكريات الدهون والزيوت الغذائية القهوة والشاي والتوابل	تمور وخمور ومشروبات كحولية زيتون وزيتون جلود خضار وتينغ

المصدر: أحمد عامر عامر، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 08، 2010، ص26.

الملحق (05): تطور حصيلة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر للفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

البيان	2000	2004	2007	2008	2009	2011	2012	2013
الصادرات الكلية	22031	32083	63601	79298	45194	73489	71866	65917
الصادرات الغذائية	31	59	88	119	113	355	315	402
نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية	0.14	0.18	0.15	0.16	0.25	0.48	0.44	0.61

54 852	50376	47247	39294	39479	27631	18308	9173	الواردات الكلية
9580	9022	9850	5863	7813	4954	3597	2416	الواردات الغذائية
17.5	17.9	20.8	14.9	19.8	17.9	19.6	26.3	نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية
9178	8707	9495	5750	7694	4866	3538	2385	صافي الواردات الغذائية

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

-Direction Générale des Douanes, **Evolution de la balance commerciale de L'Algéri - période: Années 2000-2013**, Algérie

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1. المذكرات والأطاريح:

- عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري- دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004/2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع تحليل اقتصادي-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص52 ومابعد، رسالة غير منشورة.
- عزالدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2007.
- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- فرع اقتصاد-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007/2008
- كريم بوخديخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (2001/2009)-، رسالة ماجستير في علوم التسيير-تخصص نقود ومالية-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2010.
- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية -فرع التحليل الاقتصادي-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012
- مليكة جرمولي، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها-دراسة حالة ولاية البويرة-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-فرع التنظيمات السياسية والإدارية-، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
- نبيل بوقليح، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية-دراسة حالة برنامج الانعاش الاقتصادي 2001/2004 المطبق في الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع نقود ومالية-، جامعة الشلف، 2004/2005.

- ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع التخطيط-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

2. المجالات:

- حوحو حسينة، حوحو سعاد، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.
- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 57-58، 2012.
- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 07، 2010.
- محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية-خسائر الواقع وحلول المستقبل-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، 2010.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 09، 2013.
- يمينه كواحله، خير الدين معطى الله، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري، حويات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قلمة، العدد 06، جوان 2011.

3. الملتقيات:

- آمال حفناوي، مساعي الجزائر من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة كمحرك لعجلة التنمية الشاملة المستدامة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول البدايات التنموية في الإقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، يومي 21/22 نوفمبر 2012.
- آمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001/2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11/12 مارس 2013.
- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، الزراعة الجزائرية بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 27-28 ماي 2013.
- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، واقع ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية للفترة (2005/2011)-، بحث مقدم إلى اليوم الدراسي حول واقع ومؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يوم 25/04/2013، ص 04.

- سليمان ناصر، تسيير العقار الفلاحي بالجزائر-الأزمة والحلول-، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي السابع حول الأمن الغذائي والعولمة؛ أية استراتيجية للتنمية الزراعية- وضع الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر، يومي 23/24 أبريل 2008.

4. التقارير، الوثائق والمنشورات:

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010-عرض التقرير السنوي 2010-، 2010/08/25.
- ج ج د ش، المادة 2 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق لـ 3 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد 46، 10 أوت 2008.
- ج ج د ش، مرسوم تنفيذي رقم 2000-118 مؤرخ في 26 صفر عام 1421 الموافق 30 مايو سنة 2000، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجريدة الرسمية، عدد 31، 4 يونيو 2000.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.
- المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات (31، 32، 33).
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا-تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية-، وثيقة حكومية، 2012.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي-، نشرية خاصة.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي-عرض وآفاق-، نشرية خاصة، ماي 2012.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منشورات الوزارة، 2000.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التوجهات الرئيسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- ج ج د ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، منشور وزاري مشترك يتعلق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حيز المياه الجوفية، مصالح رئاسة الجمهورية، وثيقة خاصة.

5. المواقع الالكترونية:

- رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 2009)، على الموقع: <http://www.cg.gov.dz/>
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، العرض العام لسياسة التجديد الريفي، على الموقع: (2013/05/20)
- http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الأمن الغذائي، على الرابط: (2013/07/01)

<http://www.fao.org/cfs/ar/>

- فاطمة الزهراء طبة، القرض الرفيق جهاز فاعل لتمويل القطاع الفلاحي، على الموقع:
(2014/10/11)

<http://www.djazairess.com/echchaab/14192>

ثانيا/المراجع باللغة الأجنبية:

1.Rapports:

- Direction Générale des Douanes, Evolution de la balance commerciale de L'Algéri -période: Années 2000-2013, Algérie
- Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, Novembre 2010.
- Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, Programme de L'economie de L'eau 2010 - 2014
- Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, statistiques agricoles.
- Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013, N°653, L'Algérie.
- Office National des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres-résultat 2007/2009-, Algérie, N°40, Édition 2010.
- Office National des Statistiques, Les Comptes Économiques en volume de 2000 à 2012, N°648, L'Algérie.
- Office national des statistiques, production animale- Evolution de l'effectif du cheptel de 2000 à 2009-

2.Maguazines :

- Djaouti M'hand, Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord-Sud-Cas de la wilaya de Sétif-, Série "Master Of Science", n° 106, Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, CIHEAM, 2010.

3.Colloques :

- Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance, 16ème réunion d'évaluation des cadres, Algérie, le 06/01/2013.